AFSD 2026

المنتدى العربي
للتنمية المستدامة

7 طاقة نظيفة وبأسعار معقولة

© Alejandro Tapia/stock.adobe.com

الهدف 7 من أهداف التنمية المستدامة: توفير طاقة نظيفة وبأسعار معقولة في أوقات الأزمات في المنطقة العربية

ورقة معلومات أساسية

E/ESCWA/CL5.SDGS/2026/RFSD/Background paper.1

أُعدّت ورقة المعلومات الأساسية هذه من قبل لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، بالتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو)، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة.

92%
نسبة الحصول على الكهرباء (2024)

38.5 مليون شخص
محرومون من للكهرباء

84%
من السكان يستخدمون وقود الطبخ النظيف (2024)

4.84%
نسبة الطاقة المتجددة من إجمالي الاستهلاك (2023)

مع تبقّي خمس سنوات حتى عام 2030، استطاعت المنطقة العربية توسيع نطاق الحصول على الطاقة الحديثة، لكنّ التقدم الذي أحرزته لا يزال غير كافٍ لتحقيق مقاصد الهدف 7 من أهداف التنمية المستدامة (طاقة نظيفة وبأسعار معقولة) في الموعد المحدد:

- في عام 2024، تجاوزت نسبة الحصول على الكهرباء 92 في المائة[1]، ومع ذلك لا يزال حوالي 40 مليون شخص محرومين منها.
- تباطأ التقدّم المحرز في مجال الطهي النظيف، إذ بلغت نسبة السكان الذين يعتمدون بشكل أساسي على الوقود النظيف 84 في المائة في الفترة 2022-2024، في حين لا تزال الفجوة قائمة في المناطق الريفية.
- بلغت نسبة الطاقة المتجدّدة 4.84 في المائة فقط من إجمالي الاستهلاك النهائي للطاقة في عام 2023.
- تقلّ كفاءة استخدام الطاقة في المنطقة عن المتوسط العالمي، ولا تزال المنطقة العربية خارج المسار الصحيح لتسريع تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ففي عام 2023، بلغت كثافة الطاقة الأولية 4.31 ميغاجول لكل دولار من الناتج المحلي الإجمالي وفقاً لتعادل القوة الشرائية لعام 2021.

وقد كشف الصراع الأخير في المنطقة أنّ تعطّل تجارة الوقود، وممرات النقل، وسلاسل الإمداد يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الطاقة ويكشف عن ضعف الأنظمة التي تعتمد على الوقود المستورد. ويدعو هذا الوضع إلى تنويع مصادر الإمداد، وتعزيز شبكات الكهرباء، وزيادة الترابط الإقليمي، ووضع خطط للطوارئ.

ويؤدي تفاقم الصراع وعدم الاستقرار السياسي وأعباء الديون إلى تهديد الاستثمار في البنية التحتية للطاقة النظيفة، وتعميق أوجه التفاوت، وتقويض فرص حصول الجميع على الطاقة، لا سيما في البلدان الهشة والأقل نمواً. وهذا يؤكد الحاجة إلى وضع سياسات شاملة وتوفير الدعم الموجَّه للمناطق الريفية، والسكان ذوي الدخل المنخفض، والفئات المعرّضة للمخاطر.

كما يتطلب سدّ الفجوة بحلول عام 2030 التحوّل من مجرد قياس إمكانية الحصول على الطاقة إلى توفير خدمات طاقة موثوقة ومستدامة وبأسعار معقولة، مع تعزيز الحوكمة والاستثمار والتعاون الإقليمي.

التقييم الأولي

كفالة حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة (المقصد 7-1 من أهداف التنمية المستدامة)

يستطيع أكثر من 9 من كل 10 سكان في المنطقة العربية الحصول على الكهرباء، وتتركّز الفجوات في أقل البلدان نمواً والبلدان الهشّة. أما السكان

1 . جمعت الإسكوا جميع البيانات الواردة في هذه الوثيقة من الوكالات المسؤولة عن مؤشرات الهدف 7 من أهداف التنمية المستدامة، ما لم يُذكر خلاف ذلك. وتشمل هذه الوكالات الوكالة الدولية للطاقة، والوكالة الدولية للطاقة المتجددة، وشعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة، والبنك الدولي، ومنظمة الصحة العالمية. https://trackingsdg7.esmap.org/downloads.

الذين لا يزالون محرومين من الحصول على الطاقة، فيتواجدون في البلدان المنخفضة الدخل والمتأثرة بالنزاعات، وفي المناطق النائية التي ترتفع فيها معدلات الفقر. ولا يزال تزويد المناطق الريفية بالكهرباء يمثّل أولويةً للدول، ويتوقف على اعتماد حلول مستدامة وطويلة الأجل، بما في ذلك ترتيبات شفافة بشأن التشغيل والصيانة، والتعريفات، وجودة الخدمات.

ويتزامن تحقيق الحصول الشامل على الكهرباء مع انقطاعات مزمنة ونقص في الإمداد، مما يثير مخاوفَ بشأن جودة إمدادات الكهرباء. وإلى جانب مسألة الوصول، تكتسب الموثوقية أهميةً مركزية. فانقطاع الخدمات يقوّض الرفاه والتعليم والصحة والنشاط الاقتصادي، ويؤثر بشكل غير متناسب على النساء والفتيات. ويتطلب تعزيز الموثوقية تحسين حوكمة المرافق العامة وأدائها التشغيلي، والحدّ من الخسائر الفنية والتجارية، وتنويع مصادر الإمداد، والاستثمار في شبكات النقل والتوزيع، مع تحديد مسؤوليات واضحة بشأن الالتزام بمعايير الخدمات.

ولا يزال الطهي النظيف يمثّل أكثر فجوات الوصول استمراراً في المنطقة، ولا سيما بالنسبة للأسر ذات الدخل المنخفض والأسر في المناطق النائية. وقد بلغ معدل الوصول في المناطق الحضرية 92 في المائة في عام 2024، بينما ظل عند 73 في المائة في المناطق الريفية. وتتحمّل النساء والفتيات عبئاً غير متناسب من مسؤوليات الطهي وجمع الوقود، مما يجعلهن أكثر عرضة لتلوث الهواء الداخلي الذي يؤثر على صحتهن ورفاههن. ويتطلب سدّ هذه الفجوة تدخلات متكاملة تعالج القدرة على تحمّل التكاليف، ومسألة توفر الوقود النظيف، وتوعية المستهلكين وحمايتهم مع مراعاة المنظور الجنساني، والتوزيع في المرحلة الأخيرة من سلسلة الإمداد، بما في ذلك تصميم الحلول التي تناسب السكان النازحين والظروف الهشّة.

تحقيق زيادة كبيرة في حصة الطاقة المتجددة في مزيج الطاقة العالمي (المقصد 7-2 من أهداف التنمية المستدامة)

على الرغم من الانتشار الواسع للطاقة المتجددة في مجموعة من البلدان، ظلّت حصتها من إجمالي الاستهلاك النهائي للطاقة منخفضة، حيث بلغت حوالي 4.84 في المائة في عام 2023، مما يؤكد أنّ التحدي الرئيسي يكمن في الانتقال من المشاريع المنعزلة نحو تحقيق التكامل على مستوى النظام بأكمله.

وظلّت اتجاهات الطاقة المتجددة في المنطقة العربية متفاوتة للغاية خلال السنوات الأخيرة. ففي العديد من أقل البلدان العربية نمواً، ما زال استخدام الطاقة المتجددة يعتمد بشكل أساسي على الوقود الحيوي الصلب، في حين تركّزت مصادر الطاقة المتجددة الحديثة، مثل الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، في مجموعة أصغر من البلدان. وظلّت الطاقة الشمسية المصدر الأكثر استخداماً لتوليد الطاقة المتجددة بالاعتماد على التقنيات الحديثة، وحقّقت أعلى معدل انتشار في جميع أنحاء المنطقة، مسجّلةً نمواً كبيراً في الأردن وفلسطين ولبنان، في حين تصدّرت الإمارات العربية المتحدة دول مجلس التعاون الخليجي في مجال التوسّع في مشاريع الطاقة الشمسية.

وبقيت طاقة الرياح محصورةً في عددٍ قليل من البلدان، مع أنّ جيبوتي سجّلت زيادةً كبيرة في استخدامها، وحافظ كل من الأردن والمغرب على مستويات ملحوظة في هذا المجال.

الطبخ الحضري النظيف

بلغت نسبة الوصول في المناطق الحضرية **92%** عام 2024، مما يعكس توافر الوقود بشكل أكبر وتحسّن البنية التحتية في المدن.

الفجوة في الطبخ الريفي النظيف

بلغ الوصول إلى **73%** فقط في المناطق الريفية - وهي فجوة إنصاف حرجة ومستمرة تتطلب تدخلاً موجهاً.

أما الطاقة الكهرمائية، فقد ظلّ دورها متواضعاً عموماً، وتركّزت بشكل أساسي في الجمهورية العربية السورية، والسودان، والعراق، ولبنان، ومصر، وسجّلت انخفاضاً في بعض الحالات، لا سيما في العراق. وبشكل عام، زادت العديد من البلدان من استخدامها لمصادر الطاقة المتجددة الحديثة خلال الفترة الأخيرة، إلا أنّ تقدّمها غالباً ما انطلق من مستوى متدنٍ ولم يكفِ لإحداث تحوّل كبير في مزيج الطاقة الإقليمي.

تفاقم آثار الصراع في المنطقة العربية

أسفر الصراع عن صدمات شديدة ومنهجية في قطاع الطاقة في مختلف أنحاء المنطقة العربية، لا سيما من خلال تعطيل مسارات تجارة الطاقة. فقد أدى الإغلاق شبه الكامل لمضيق هرمز وانعدام الأمن فيه، وهو الذي يمر عبره عادةً حوالي 20 مليون برميل من النفط يومياً، إلى جانب ما يقرب من خُمس تجارة الغاز الطبيعي المسال العالمية، إلى انخفاض حادّ في صادرات النفط والغاز من الدول المُنتِجة في الخليج. ففي ذروة التعطّل، انخفضت صادرات الهيدروكربونات من دول مجلس التعاون الخليجي بنسبة 75 إلى 90 في المائة[2]. وتسبّبت هذه القيود على الإمداد في ارتفاع أسعار النفط بشكل حادّ، وارتفاع تكاليف الشحن وتكاليف التأمين ضد مخاطر الحرب، وزيادة تقلّبات السوق.

وتشهد الاقتصادات العربية المُعتمِدة على الاستيراد، ولا سيما الدول الهشّة وذات الدخل المنخفض، ارتفاعاً في معدلات التضخم، وزيادةً في أعباء الدعم، وضغوطاً على المالية العامة، وذلك بسبب الارتفاع الحادّ في تكاليف الوقود والطاقة.

وينطوي هذا الصراع أيضاً على مخاطر أوسع على سلاسل الإمداد مرتبطة بالانتقال في مجال الطاقة، وقد تسبّب في تفاقم المخاطر المادية والبيئية التي تهدّد البنية التحتية للطاقة. وتؤدي الشروط الاستثمارية المشدّدة وتعطّل النقل البحري إلى تأخير نقل المدخلات الصناعية والمعادن والمواد المصنَّعة اللازمة لتوليد الطاقة النظيفة ونشرها، كما تؤدي إلى إبطاء التقدّم في تنفيذ مشاريع الطاقة المتجددة في الأسواق التي تعتمد على الاستيراد. وتترتّب على هذه الاضطرابات تداعياتٌ مباشرة على أمن الطاقة في المنطقة العربية، كما أنّها تهدّد التقدم المحرز في مبادرات الانتقال في مجال الطاقة، وتوسيع شبكات الكهرباء، ونشر مصادر الطاقة المتجددة على الصعيد الإقليمي. ومن شأن هذه الاضطرابات أن تزيد من تعرُّض المنطقة للصدمات الخارجية في مجال الطاقة، مما يؤكد الحاجة إلى تنويع مصادر الإمداد، وتعزيز شبكات التوزيع، وزيادة الترابط الإقليمي، وتحسين خطط الطوارئ.

20 مليون
برميل نفط
يومياً يعبر
مضيق هرمز

1/5
من تجارة الغاز
الطبيعي المسال
العالمية تمر عبر
مضيق هرمز

90-75%
انخفاض في صادرات
الهيدروكربونات من دول
مجلس التعاون الخليجي
عند ذروة التعطّل

2 . اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، 2026. الصراع وتداعياته: تفاقُم الآثار والمخاطر على نظم الطاقة والمياه والغذاء في المنطقة العربية.

الاستجابات في مجال السياسات لمعالجة المخاطر التي تواجه أنظمة الطاقة

التقدّم المحرَز على مسار تحقيق الهدف 7 من أهداف التنمية المستدامة معرّض للخطر. فالاضطرابات التي تشهدها سلاسل إمداد الوقود التقليدية، وممرات النقل، وشبكات الخدمات اللوجستية تؤدي إلى ارتفاع التكاليف وتكشف عن هشاشة الأنظمة التي تعتمد على الوقود المستورد. ولتعزيز مِنعة أنظمة الطاقة الإقليمية، يُوصى باتخاذ التدابير التالية:

تسريع عملية الانتقال في مجال الطاقة وإعادة النظر في أنظمة الطاقة بحيث ترتكز في بنيتها التحتية على الطاقة المتجددة وكفاءة استخدام الموارد، مع إعطاء الأولوية للنشر السريع لطاقة الشمس والرياح، واعتماد حلول الطاقة اللامركزية للخدمات الحيوية، وإعادة إعمار المباني والصناعات بطريقة موفِّرة للطاقة، وتوليد الطاقة بشكل مرن لضمان إمدادات طاقة آمنة ومنيعة خلال مرحلة التعافي بعد انتهاء الصراع، مع ضمان تحقيق مكاسب الاستدامة على المدى الطويل.

تعزيز تكامل الطاقة النظيفة في منطقة المغرب العربي لمواجهة مخاطر الإمداد وبناء القدرة على الصمود على المدى الطويل، وذلك من خلال توسيع نطاق مشاريع الطاقة المتجددة العابرة للحدود (الطاقة الشمسية وطاقة الرياح والهيدروجين الأخضر)، والاستثمار المشترك في مشاريع الربط الإقليمي للطاقة، ومواءمة الأُطر التنظيمية لإنشاء منطقة موحّدة ومنيعة للطاقة النظيفة في المغرب العربي، قادرة على الصمود في وجه اضطرابات الأسواق العالمية والصدمات الجيوسياسية.

تعزيز دور المرأة القيادي في إدارة الطاقة والتخطيط لعملية الانتقال وإعادة الإعمار، بما في ذلك زيادة تمثيلها في الهيئات التنظيمية ومؤسسات الطاقة المتجددة، وآليات التنسيق الإقليمية، من أجل إيجاد حلول تراعي المنظور الجنساني وتلبّي الاحتياجات الحيوية في مجال سياسات الطاقة.

إنشاء ممرات متكاملة للنقل والتخزين والموانئ لتأمين سلاسل إمداد الطاقة والمعادن والأغذية خلال الصدمات الجيوسياسية، وضمان استمرار تدفق الأغذية الأساسية في دول مجلس التعاون الخليجي والمشرق العربي والمغرب العربي.

تعزيز الأمن السيبراني وحوكمة البيانات والتنسيق من خلال تشجيع المعايير التقنية الموحّدة، ونُظم البيانات المشتركة، وبناء القدرات، بهدف تحسين الموثوقية والمرونة والقدرة على الصمود في وجه التهديدات.

تعزيز الترابط والتعاون في مجال الطاقة على المستوى دون الإقليمي لتعزيز القدرة على الصمود في وجه الصدمات الخارجية، وذلك من خلال إصلاح وتوسيع شبكات الكهرباء العابرة للحدود، وتطوير آليات إقليمية لتحقيق التوازن والمرونة، وتكييف النُهج المتّبعة مع السياقات دون الإقليمية.

اعتماد الحلول المتكاملة القائمة على مصادر الطاقة المتجددة في نُظم الأغذية الزراعية من خلال وضع خطط تراعي الارتباط بين المياه والطاقة والغذاء والنُظم الإيكولوجية، واستخدام الطاقة الحيوية المستدامة حيثما كان ذلك مناسباً، وزيادة التوافق بين سياسات الطاقة والمناخ والاستثمار من أجل تحسين المنعة والأمن الغذائي وإمكانية الوصول إلى خدمات الطاقة بأسعار معقولة.

إنشاء تحالف إقليمي للمعادن البالغة الأهمية بهدف العمل بشكل مشترك على تطوير واستغلال المعادن البالغة الأهمية اللازمة لتحقيق الانتقال في مجال الطاقة من أجل دعم سلاسل إمداد الطاقة النظيفة، ومواءمة التشريعات والمعايير بما يتيح الاستثمار عبر الحدود، وتبسيط سلاسل القيمة الإقليمية الممتدّة من المعادن إلى التصنيع.

تسريع رقمنة أنظمة الطاقة في مختلف مجموعات الدول العربية من خلال أُطر حوكمة آمنة وقابلة للتشغيل البَيْني وتخطيط إقليمي متكامل، مما يعزز الرصد في الوقت الفعلي، وإدارة انقطاع الكهرباء، والصيانة الاستباقية، والاستجابة لحالات الطوارئ.

المراجع

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، 2026. الصراع وتداعياته: تفاقم الآثار والمخاطر على نُظم الطاقة والمياه والغذاء في المنطقة العربية.

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، 2025. رصد الهدف 7 من أهداف التنمية المستدامة في المنطقة العربية، 2025.

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، 2025. الاستثمار في المستقبل: دور رأس المال البشري في الانتقال العادل في مجال الطاقة في المنطقة العربية.

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، 2025. التقدّم المُحرَز في المنطقة العربية في إطار عقد الأمم المتحدة لتوفير الطاقة المستدامة للجميع.

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، 2023. استعراض التقدّم المُحرَز في المنطقة العربية في إطار عقد الطاقة المستدامة.

Food and Agriculture Organization of the United Nations, 2026.
Global Agrifood Implications of the 2026 Conflict in the Middle East: Impacts on energy and fertilizer trade, and food security.

2600157A